

رسالة مؤرخة 21 نيسان/أبريل 2025 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم هذه الرسالة للرد على اتهام آخر لا أساس له من الصحة وجهه ممثلا الولايات المتحدة والنظام الإسرائيلي ضد جمهورية إيران الإسلامية خلال الجلسة الطارئة لمجلس الأمن بشأن سوريا، التي عقدت في 10 نيسان/أبريل 2025 (الجلسة 9896)، والتي ركزت على استمرار أعمال العدوان التي يرتكبها النظام الإسرائيلي ضد سيادة الجمهورية العربية السورية وسلامة أراضيها. وخلال الجلسة، وجّه كل من ممثلة الولايات المتحدة وممثل نظام الاحتلال الإسرائيلي مرة أخرى ادعاءات كاذبة وغير مدعومة بأدلة تُثبِّم فيها إيران بزعزعة استقرار سوريا. وترفض جمهورية إيران الإسلامية رفضاً قاطعاً هذه الادعاءات الباطلة.

فجمهورية إيران الإسلامية لم تنتهج قط سياسة لزعزعة الاستقرار في سوريا. وقد دعت إيران باستمرار إلى الحفاظ على سيادة سوريا وسلامة أراضيها. بل إن الولايات المتحدة هي التي تنتهك سيادة سوريا وسلامة أراضيها وتزعزع استقرارها منذ سنوات، بذريعة زائفة هي مكافحة الإرهاب، بتمكينها وتجهيزها الجماعات الإرهابية ودعمها نظام الاحتلال الإسرائيلي، وكل ذلك سعياً لتحقيق أهدافها الجيوسياسية الخاصة. ولا سبيل إلى طمس هذه الأفعال الموثقة جيداً بالجوء إلى المعلومات المضللة، أو تشويه الحقائق لتضليل المجتمع الدولي، أو اتهام إيران.

وتدين جمهورية إيران الإسلامية بشدة انتهاكات النظام الإسرائيلي المستمرة لسيادة سوريا وسلامة أراضيها، وهي الانتهاكات التي تتم بدعم كامل من الولايات المتحدة. ولا يزال استمرار احتلال إسرائيل لمرتفعات الجولان السورية يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي. وعلى نحو ما أكد في قرار مجلس الأمن رقم 497 (1981)، فإن أي فرض للولاية أو الإدارة الإسرائيلية على الجولان المحتل هو "لاغٍ وباطل وليس له أثر قانوني دولي". ويشكل استمرار هذا الاحتلال غير القانوني عائقاً رئيسياً أمام الاستقرار والأمن في سوريا والمنطقة ككل. وتدعو جمهورية إيران الإسلامية مجلس الأمن إلى الاضطلاع بمسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة واتخاذ إجراءات عاجلة وحاسمة لوقف الانتهاكات الإسرائيلية. ويجب على مجلس الأمن أن يجبر النظام الإسرائيلي على إنهاء احتلاله والانسحاب الكامل من جميع الأراضي السورية المحتلة وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع.



وأغتم هذه الفرصة للرد على الرسالة المؤرخة 20 شباط/فبراير 2025 الموجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من ممثل النظام الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة (S/2025/107). وتشير الرسالة بشكل لا أساس له وغير مبرر إلى إيران، زاعمةً زورًا نقل أسلحة وأموال إلى حزب الله. وجمهورية إيران الإسلامية ترفض، من جديد وبشكل قاطع، هذا الاتهام الذي لا أساس له من الصحة، والذي لا يعدو كونه ذريعة لتبرير انتهاكات إسرائيل المستمرة لقرار مجلس الأمن 1701 (2006) وتجاهلها الصارخ لترتيبات وقف إطلاق النار مع لبنان.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أمير سعيد إيرواني

السفير

الممثل الدائم